



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة غرداية
مجلة إسهامات للبحوث والدراسات
E-ISSN. 2543- 3636 / P-ISSN. 2543- 3539
<http://ishamat.univ-ghardaia.dz/index>



القياسُ على الرِّخص وأهميته في عمليّة الاجتهاد

أد/ عمر مونة

قسم العلوم الإسلامية-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة غرداية

mouna.omar@univ-ghardaia.dz

الملخص

إنّ المتتبّع لمنهج الشّرع في تصاريّف أحكامه يجدّها مُنظمة في عمومات، وقواعد كليّة جامعة؛ يتمُّ إلحاقُ على وفقها عند طروء المستجدّات والنوازل، غير أنّ خصوصيّات الطّروف والأحوال قد تقتضي استثناءً لمكان الحاجة والضّرورة؛ فيُعدّل بالحكم عن اقتضائه الأصليّ إلى حكم تبعيٍّ، يكون به أقرب إلى تحصيل مقصد الشّرع فيه؛ ومن أجلّ مظاهر الاستثناء في التّشريع الرّخص الشرعيّة.

ولمّا كان المجتهد سالكاً ذات الرّسم التّشريعيّ؛ لزمه أن يستبين مواضع السّير على القواعد والأصول، ومقامات توسيع نطاق الاستثناء عند اقتضائه، ومن مسائل الأصول الهامّة في هذا الصّدد؛ القياس على الرّخص، فقد جرى الخلاف بين أهل العلم فيها بين مؤيّد ومعارض، وقد جاء هذا المقال كاشفاً عن حكم ذلك، مُبيّناً عن أهميته في عمليّة الاجتهاد.

الكلمات المفتاحيّة: القياس / الرّخصة/ الاجتهاد

ABSTRACT

The Analogy based on Concessionary law and its importance in Intellectual effort

The follower of the Shari'a methods in legislating the laws; found them regular in generals and universal rules; which can be used as references to the circumstances and emergent issues, Other than that, the exceptions of circumstances might require exemptions where it comes to the needy or necessary; on these, the rule "Hukm" adjust from its original to other which allows the Shari'a objective to be fulfilled; hence, the clear examples of the exceptions in Shari'a is the Concessionary law "Al-Rokhas".

As the Shari'a scholar follows the method mentioned; he must determine the cases on which have to use the universal rules, and the subjects that need the extension of the exceptions. On this pattern, one of the most important matters in the principals "Al-Usul" is the Analogy "AL-Qiyas" based on Concessionary law "Rokhas", on this, the dispute took place between supporter and opponent scholars. Thus, this article comes to disclose its law, and its importance in Intellectual effort "Al-Ijtihad".

The key words: The Analogy- The Concessionary law -The Intellectual effort

مقدمة:

إنَّ لحظ منهج التشريع المبتوث في نصوص الوحيين شرط هامٌّ لمن كان يرتجي سداد النظر الاجتهادي؛ ذلك أنَّ المجتهد مطلوب منه أن يتقرَّى أحكام الشرع ونصوصه، ليستبين الرِّسم التشريعي الذي اختطه الشرع فيسلك سبيله وينتجى نحوه؛ حتَّى ينسجم منطق التشريع وتكامل منظومته في وحدة متوائمة، تشريعاً واجتهاداً وتطبيقاً، بعيداً عن التناقض والتهافت؛ وهذا هو معنى وراثته العلماء للأنبياء؛ إذ ليس معنى كون العلماء ورثة الأنبياء؛ إلاَّ أنَّهم ينهجون مناهج الشرع في التشريع.

وليس يخفى على من له بصيرة بوضع الشريعة، أنَّ فروعها وجزئيات أحكامها تنتظمها قواعد وضوابط وعمومات كلية جامعة، تحكم أبواباً متجانسة. بيد أنَّ ثمة مسائل وأحوالاً وقائع تنبذ لخصوصية فيها، عن أنَّ تنصلح بالحكم الأصلي لها؛ فنُلقي الاستثناء منهجاً تشريعياً أصيلاً، وسننا اجتهادياً سليلاً؛ يمنع من غلواء اطراد الأقيسة والعمومات؛ وهذا ما يقرره الشاطبي بقوله: «الأصل إذا أدى القول بحمله على عموميه إلى الحرج، أو إلى ما لا يمكن شرعاً أو عقلاً؛ فهو غير جارٍ على استقامة ولا اطرادٍ: فلا يستمر الإطلاق ... ومن لم يلاحظه في تقرير القواعد الشرعية لم يأمن الغلط»¹، وهو تفسير قول الإمام مالك: «الاستحسان تسعة أعشار العلم، ولا يكاد المغرِّق في القياس إلاَّ يفارق السنة»².

ومن أهمِّ مظاهر الاستثناء وتجليات العدول عن الأقيسة والعمومات، الرُّخص الشرعية؛ ففيها يُعدَّل عن الحكم الأصلي إلى غيره مراعاةً للمصلحة المعتبرة شرعاً؛ وتفرَّعت عنها مسألة لها أهميتها في الاجتهاد؛ وهي القياس على الرُّخص، أنَّ كان النسج على منوالها توسيعاً لنطاق الاستثناء وفق ذات المنطق، فيما يستجد من وقائع ومسائل.

وفي هذا السياق جاء المقال يعالج مسألة مشروعية القياس على الرُّخص وحكمه، مبيناً

¹ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة: 102/1

² الشاطبي، الاعتصام: 76/1.

أهمية لحظ ذلك في عملية الاجتهاد.

وتبييناً لذلك؛ جاءت خطة البحث مفصلة على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم القياس على الرخص.

المطلب الثاني: حكم القياس على الرخص.

المطلب الثالث: أهمية القياس على الرخص في عملية الاجتهاد.

المطلب الأول: مفهوم القياس على الرخص

أولاً: تعريف الرخصة:

1- تعريف الرخصة في اللغة:

الرخصة في اللسان العربي هي اليسر والسهولة قال الزبيدي: «...ترخيص الله للعبد فيما يُخَفِّقُه عليه، وهو التسهيل»¹، والرخصة في الأمر عكس التشديد والعنت²، قال ابن منظور: «الرخص الشيء الناعم اللين...والرخصة ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه»³. فجماع المعنى اللغوي للرخصة أنها تطلق في اللسان العربي على اللين والسهولة واليسر وترك التشديد والتضييق والإعنات.

2- تعريف الرخصة في الاصطلاح:

للأصوليين تعريفات عديدة للرخصة متقاربة في مؤداها ومدلولها، ومن أشهرها:

1- تعريف الرازي لها بقوله: «ما جاز فعله: إما أن يجوز مع قيام المقتضى للمنع أو لا يكون كذلك؛ فالأول الرخصة والثاني العزيمة»⁴؛ فهي ما جاز فعله لعذر مع قيام السبب المحرم، فهو باق على التحريم في ما عدا أفراد الرخصة الذين قام بهم العذر.

2- تعريف الأمدي: بعد أن انتقد تعريف الرازي بأنه يشمل الفعل دون الترك؛ بيد أن الرخصة تكون بالترك أيضاً كترك الصوم للمريض والمسافر أيضاً: فقال في تعريف يشبه الأول بشيء من الزيادة: «فكان من الواجب أن يقال: "الرخصة ما شرع من الأحكام لعذر إلى آخر الحد المذكور- أي مع قيام السبب المحرم"- حتى يعم النفي والإثبات»⁵.

1- الزبيدي، تاج العروس: ص/4455.

2- الرازي، مختار الصحاح: 267/1.

3- ابن منظور، لسان العرب: 40/7، والزبيدي، تاج العروس: ص/4455، والفيروز آبادي، القاموس المحيط: 800/1.

4- الرازي، المحصول: 154/1.

5- الأمدي، الأحكام: 177/1، وفي معناه: السبكي، الإبهاج شرح المنهاج: 81/1، الزركشي، البحر المحيط: 362/1.

ولقد ارتضى الإسنويّ هذا التعريف مع استبدال عبارة "السبب المحرّم" بـ "سبب الحكم الأصليّ" وهو صنيع الإمام زكريّا الأنصاريّ؛ فيدخل فيه ترك سنّة كالجماعة عند المطر والسفر، وإسقاط واجب كالصّوم للمسافر؛ فيكون التعريف على ذلك: الرخصة ما شرع من الأحكام لعذر، مع قيام سبب الحكم الأصليّ¹.

ويحسن بنا التعرّيج على ما ذكره ابن عاشور في مفهوم الرخصة في قوله: «الرخصة تغيّر الفعل من صعوبة إلى سهولة؛ لعذر عرض لفاعله، وضرورة اقتضت عدم اعتداد الشريعة بما في الفعل المشروع من جلب المصلحة أو دفع المفسدة، مقابل المضرة العارضة لارتكاب الفعل المشروع المشتمل على المفسدة»².

فبالرخصة يتغيّر الحكم من اقتضائه الأصليّ إلى حكم تبعيٍّ، تستدعيه المصلحة المعتبرة؛ يكون الحكم على وفقه في حالة الرخصة أصلح تدبيراً، وأجرى على مقرّرات الشرع.

ثانياً: تعريف القياس اصطلاحاً:

لقد عرض الكثير من الباحثين في موضوع القياس وكذا المواضيع المتعلقة به في بعض جوانبها، إلى تعريف القياس بتفصيل وإسهاب كبير؛ متطرقين إلى أصل الخلاف في التعريف: هل القياس دليل شرعيّ -كالكتاب والسنة- سواء نظر فيه المجتهد أم لا؟ أو هو عمل من أعمال المجتهد؛ فلا يتحقّق إلا بنظر المجتهدين؟

ونظراً لكثرة من بحث الموضوع، فضلاً عن طبيعة المقالات التي تأبى الإطالة؛ ومع توفّر البحوث في المسألة؛ إذ يجدها القاصد دون كبير عناء؛ رأيت عدم التعرّض لتفصيل ذلك؛ مكتفياً بتعريف مشهور من التعريفات المستقرّة عند أهل الأصول.

قال الجوينيّ في تعريف القياس: «فأقرب العبارات ما ذكره القاضي إذ قال: القياس حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر يجمع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما»³؛ فأصل التعريف للقاضي الباقلانيّ، وارتضاه الجوينيّ، وهو اختيار الرازيّ في المحصول؛ وعزاه لجمهور المحقّقين إذ قال: «واختاره جمهور المحقّقين»⁴. فالقياس إلحاق فرع معلوم مسكوت عن حكمه، بأصل معلوم منصوب عليه، في الحكم لعلّة ووصف جامع بينهما.

ثالثاً: مفهوم القياس على الرخص:

والمراد بالقياس على الرخص في البحث: تعميم الحكم الوارد عن طريق الرخصة ليشمل ما

1- ينظر: الأنصاريّ، غاية الوصول شرح لب الأصول: ص/18. والإسنوي، نهاية السؤل: 74/1.

2- ابن عاشور، مقاصد الشريعة: ص/380.

3- الجوينيّ، البرهان في أصول الفقه: 2 / 487.

4- الرازي، المحصول: 09/5.

توفّر فيه معنى الحاجة التي استوجبت ترخيصاً، وإن كان معدولاً بها عن أصول الباب وقواعده. وإنّما استُشكِلت المسألة: لأنّ الرخصة معدول بها عن الأصول العامة التي تحكم بابها، فإذا عرّضت مسألة جديدة وفيها معنى الاستثناء والحاجة؛ فهل نردّها إلى أصول بابها؟ أو نستحضر معنى الاستثناء؛ فنعدل بها عن الأصول العامة الحاكمة للباب إلى الرخصة المنصوصة المعدول بها عن سنن القياس؟

المطلب الثاني: حكم القياس على الرخص.

الفرع الأول: مذاهب العلماء في مسألة القياس على الرخص:

هذه المسألة من المسائل التي اضطرب فيها العزو إلى المذاهب، واختلف النّقل فيها عن الأئمة؛ فتجد القول ومخالفة معزوّاً إلى نفس المذهب أو الإمام، ولعلّ كثيراً من ذلك غير واقع عند تحقيق النّقل وتدقيقه، وحمل الأقوال بعضها على بعض، ويزداد ذلك وضوحاً بعد استتمام المطلب الذي بين أيدينا -بحول الله تعالى-.

المذهب الأول: منع القياس على الرخص:

ذهب جمع من العلماء إلى منع القياس على الرخص؛ منهم: الإمام أبو حنيفة وأصحابه¹، وهذا الرأي أحد قولي الإمام مالك²، وهو اختيار ابن العربي³، وهو قول للإمام الشافعي، فقد «نصّ في البويطي على امتناع القياس -في الرخص-؛ فقال في أوائله: "لا يتعدّى بالرخصة مواضعها"، وقال في الأمّ: "لا يقاس عليها"⁴، وهو ما جرى عليه جماعة من أصحابه منهم الأستاذ أبو منصور البغدادي والقاضي حسين⁵، وهو أحد القولين عن أحمد⁶.

المذهب الثاني: جواز القياس على الرخص:

القول بجواز القياس على الرخص هو القول الثاني عن الإمام مالك⁷، واستظهره ابن عاشور فقال: «القياس على الرخص، هو صريح مذهب مالك رحمه الله»⁸.

1 - القرافي، شرح تنقيح الفصول، 152/2، والرازي، المحصول، 471/5، وابن عاصم الأندلسي، مبيع الوصول إلى علم الأصول، 23/1، والإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، 144/2.

2 - القرافي، شرح تنقيح الفصول، 152/2، والعلوي: نشر البنود: 69/2، والشنقيطي: نثر الورود: 445/2.

3- ابن العربي، القبس: 684/2، والعلوي: نشر البنود: 69/2، والشنقيطي: نثر الورود: 445/2.

4 - الزركشي، البحر المحيط، 52/4.

5 - البحر المحيط، الزركشي، 52/4.

6- الهوتي، كشاف القناع: 260/3، والفتوح، شرح الكوكب المنير: 484/1.

7 - أنظر: شرح تنقيح الفصول، 152/2.

8 - شرح تنقيح الفصول، 106/3.

وهذا هو مذهب الإمام الشافعي، يقول الرازي: «مذهب الشافعي - رضي الله عنه - أنه يجوز إثبات التقديرات والكفارات والحدود والرخص بالقياس»¹؛ وهو اختيار ابن السمعاني والجويني من أصحابه²؛ وهو القول الثاني عن الإمام أحمد³.

المذهب الثالث: التفصيل:

وهناك من يرى في المسألة تفصيلاً: فيستجيز القياس على الرخص فيما نصّ على علته، ويمنع القياس على ما كان منها ذا علّة مستنبطة بالاجتهاد، وهذا الرأي نسبته البخاري للكرخي، وعزاه الزركشي لبعض المالكية⁴.

الفرع الثاني: أدلة العلماء في مسألة القياس على الرخص.

أولاً: أدلة المانعين:

- الواجب اعتبار القواعد والأصول والاجتهاد على نحوها؛ وفي الرخص عدول عن الأصول استثناءً؛ فلزم فيما عداها البقاء على الأصل والنسج على منواله، ولا يمكن العدول عنه والبناء على الاستثناء⁵.
- في الرخص عدول عن دليل الأصل ومخالفة له، وإذ جاز ذلك في الرخص لورود النصوص بها؛ فإنّ القياس عليها تكثير لمخالفة الدليل، وهو غير سائغ؛ يقول القرافي: «حجّة المنع: أنّ الرخص مخالفة للدليل، فالقول بالقياس عليها يؤدي إلى كثرة مخالفة الدليل، فوجب ألاّ يجوز»⁶.
- سبب الرخص حاجات خاصة ليست توجد في غير محلّها لخصوصيّتها؛ فيمتنع القياس والإلحاق؛ لتخلّف ركنه الأساسي، وهو المعنى الجامع⁷؛ ذلك أنّ العقل لا يدرك المعنى في مثل هذا، وتخفى فيه العلّة التي هي أصل الإلحاق⁸.
- الرخص منح وهبات ربانيّة، وهي متوجّهة لمن قصده بها واهبها؛ ليس لنا أن نجتهد في تعديتها لغير من قصد المعطي؛ يقول الجويني: «وأما الرخص فقد قالوا فيها: إنها منح

1 - المحصول، الرازي، 471/5

2 - البحر المحيط، الزركشي، 52/4

3 - الهوتي، كشاف القناع: 260/3، وابن مفلح: المبدع: 143/4، وابن قدامة، روضة الناظر: 329/1.

4 - ينظر: الزركشي، البحر المحيط: 77/7، والبخاري كشف الأسرار: 342/3، والرازي، الفصول في الأصول: 123/4.

5 - ينظر الزركشي، البحر المحيط 52/4

6 - شرح تنقيح الفصول، 152/2.

7 - ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 53/4

8 - ينظر: المحصول، الرازي، 472/5.

من الله تعالى وعطايا، فلا نتعدى بها مواضعها؛ فإنَّ في قياس غير المنصوص على المنصوص في الأحكام؛ الاحتكام على المعطي في غير محلِّ إرادته»⁽¹⁾.

- يصعب أن تتوفّر أركان القياس في الإلحاق بالرخص، لأنَّ التساوي بين الفرع والأصل غير واقع، وكذلك ليس للعقل أن يدرك المعنى فمّا؛ فلا يتسّى شرط الإلحاق².

ثانيًا: أدلة المجيزين:

- الأدلة القاضية بحجّة القياس في الأحكام؛ فليست الرخصة إلّا حكم من الأحكام الشرعيّة، يجري فيها ما يجري في عموم الأحكام؛ إذ هي من أفرادها؛ فمتى استبانة علّة الرخصة، واستجمعت شروط القياس جاز القياس وتوجّه أعماله، وتخصيص عموم أدلة القياس بما سوى الرخص؛ يستوجب دليلًا، ولا دليل على ذلك³.

- القياس على الرخص سيرٌ على النهج الأصيل في الاستنباط، وليس هو من قبيل مخالفة الدليل، بل فيه موافقة للدليل حال تحقيق المناط، قال القرافي: «الدليل إنما يخالفه صاحب الشرع لمصلحة تزيد على مصلحة ذلك الدليل عملاً بالاستقراء، وتقديم الأرجح هو شأن صاحب الشرع، وهو مقتضى الدليل، فإذا وجدنا تلك المصلحة التي لأجلها؛ خولف الدليل في صورة وجب أن يخالف الدليل بها عملاً برجحائها، فنحن حينئذٍ كثرنا موافقة الدليل لا مخالفته»⁴.

- ممّا هو مقرر معلوم؛ أنّ الرخص يجوز إثباتها بخبر الواحد، مع أنّه لا يفيد العلم بل هو مفيد للظنّ الغالب؛ فهذا شاهد من ذات التشريع، ودليل لجواز ثبوت الرخص بالقياس؛ لإفادة كليهما الظنّ⁵.

- دعوى عدم التمكن من درك العلّة، وكذا عدم حصول التساوي بين الفرع والأصل؛ هذا مانع من القياس في كل الأبواب ولا يختص بالرخص؛ فالدليل غير وارد على محلّ النزاع؛ فلو كان ذلك كذلك؛ حقًا يمتنع القياس عند الجميع⁶؛ وشرط القائلين بجريان القياس

1- ينظر: الجويني، البرهان: 588/2.

2- ينظر: عبد الكريم النملة، الرخص وإثباتها بالقياس: ص/180.

3- ينظر: المحصول، الرازي، 471/5، والجويني، البرهان: 587/2، وابن السبكي، الإلهام: 30/3.

4- شرح تنقيح الفصول، 152/2.

5- ينظر: المحصول، الرازي، 477/5.

6- ينظر: المحصول، الرازي، 472/5، والبحر المحيط، الزركشي، 53/4.

في الرُّخص تعقُّلٌ معنى الاستثناء فيها، وقد صرَّح بذلك الهوتِّي في قوله: «والقياس على الرخصة جائز؛ إذا فهمت العلة»¹.

بيد أن ذلك غير مُسلَّم بالوقوع الفعلي؛ فهو مردود بوقوعه فعلاً في الأقيسة الواردة على الرُّخص، في قول من قال بها تأصيلاً، وحتى من منعها قد فرَّع عليها كالحنفية، وإن سمّاها بغير مسعى القياس، وأمثلة ذلك كثير². من ذلك جواز العرايا في الكروم قياساً على النخيل، ومسح الخف الملبوس على خف آخر، قال ابن القاسم: «يمسح عليهما عند مالك»، ثم قال: «إذا لبس خفين على خفين، وقد مسح على الداخلين؛ فهو قياسُ القدمين والخفين»³، ومن ذلك جواز الجمع في الثلج قياساً على المطر⁴.

- وما قيل في عدّ الرخص هباتٍ، ولا يُتعدّى بها مراد الواهب، فلا يقاس عليها؛ يردُّه الجويني بقوله: «وهذا هذيان؛ فإنَّ كلَّ ما يتقلَّب فيه العبادُ من المنافع؛ فهي من الله تعالى، ولا يختصُّ بها الرُّخص»⁵.

- وقد ساق الشافعي فروعاً للمخالفين خالفوا فيها أصلهم حيث قال: «وأما الرخص فقد قاسوا فيها وبألغوا؛ فإنَّ الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء من أظهر الرخص ثم حكموا بذلك في كل النجاسات نادرة كانت أو معتادة وانتهوا فيها إلى نفي إيجاب استعمال الأحجار؛ وقالوا أيضاً العاصي بسفره يترخص فأثبتوا الرخص بالقياس مع أنَّ القياس ينفيها»⁶.

ثالثاً: أدلة المذهب الثالث:

دليل أصحاب المذهب الثالث هو مزية النص على الاجتهاد؛ فالعلة النصية وحكمها أشد وأقرب من علة ثبتت بالاجتهاد؛ قال الرازيُّ مبيناً عن ذلك المدرك: «لأنَّ علةً منصوصاً عليها أولى من علة مستنبطة... فصار لورود النصِّ بالتعليل مزية؛ ليست للقياس الأصلي... فإذا ورد النصُّ بتعليل معنى؛ علمنا أنه قد أُريدَ منَّا اعتباره في نظائره، وإجراء الحكم عليه فيما وُجد فيه»⁷.

الفرع الثالث: الرأي المختار:

1- الهوتي، كشف القناع على متن الإقناع: 260/3، وقال ابن عاشور: «وشرطه تحقق وجود سبب الرخصة»: التوضيح والتصحيح: 190/2، وابن قدامة، روضة الناظر: 329/1.

2- ينظر: عمر مونة، الاجتهاد الاستثنائي وأهميته في تنزيل الأحكام الشرعية، ص/ 237.

3- سحنون، المدونة: 44/1.

4- ابن مفلح، الفروع: 69/2، المرداوي، الإنصاف: 338/2، والزرکشي، البحر المحيط: 77/7. وقد ساق الجويني للحنفية أمثلة كثيرة قاسوها على الرخص وإن سموها دلالة النص أو معنى الأصل، البرهان: 585/2.

5- الجويني، البرهان: 588/2.

6- المحصول، الرازي، 474/5.

7- الرازي، الفصول في الأصول: 123/4.

سلف القول بخصوص الاضطراب الحاصل في النقل عن المذاهب في هذه المسألة، ولعلّ أكثرهم لم يتواردوا على محلّ واحد، فبعضهم يذكر المسألة في باب المعدول به عن القياس ويُلحق بها الرخص مُعمّماً، وآخر ينقل رأياً متعلّقاً بالرخص في حكم خاصّ فيعمّمه؛ ولعلّ كثيراً من ذلك الاضطراب يزول إذا ما فهم كلّ كلام في موضعه.

والحاصل أنه في الغالب إذا ورد منع القياس على الرخصة؛ فهو لأحد أمرين¹:

1- إمّا لعدم تعقّل معنى العدول فيها؛ فلا سبيل ساعتئذ إلى تعديتها في غير محلّها؛ قال الشافعي: «ولا يقاس إلّا ما عقلنا معناه»²، وقال الهوتي: «والقياس على الرخصة جائز إذا فهمت العلّة»³، وإلا فكيف يناقش الشافعي للحنفيّة في منع إثبات الرخص بالقياس، ثمّ يقول بقولهم!! ولهذا نسب إليه القول بالجواز، كما سبق.

2- وإمّا لعدم المساواة بين الفرع والأصل، وعدم التحقق من وجود سبب الرخصة في الفرع المراد إلحاقه؛ وقد قال ابن عاشور: «القياس على الرخص هو صريح مذهب مالك رحمه الله.... وشرطه تحقق وجود سبب الرخصة»⁴.

وهذا الجمع يتسوّى توجيهه أقوال الأئمة الثلاثة عدا أبا حنيفة فالمروي عنه المنع من القياس على الرخص مطلقاً.

ومن هنا؛ فالذي تظهر وجهته من أقوال العلماء السابقة هو جواز القياس على الرخص بالشرطين السابقين⁵: أن يظهر للرخصة معنى معقول هو سبب العدول، وأن يتحقّق وجود هذا السبب في النظر المراد إلحاقه.

وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء والأصوليين⁶، لا جرم بعدما استبان سبب النقل عن بعضهم بالمنع، وهو لائح من خلال استدلال المانع واعتراضاتهم؛ فهي موجّهة إلى عدم ظهور معنى معقول في الرخصة، أو امتناع التساوي في سبب الرخصة والحاجة الداعية إليها⁷.

1- ذهب إلى هذا التوفيق عند الإمام مالك؛ حاتم باي: مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن مالك: ص/174.

2- الزركشي، البحر المحيط: 69/7.

3- الهوتي، كشاف القناع على متن الإقناع: 260/3، وينظر: ابن قدامة، روضة الناظر: 329/1.

4- ابن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح: 190/2.

5- ينظر: عمر مونة، الاجتهاد الاستثنائي، ص/240.

6- وقد عزا هذا القول للجمهور غير واحد من الباحثين، منهم: الكبيسي، في بحثه "الأخذ بالرخصة" ص/285 وما بعدها، وقد نشرته مجلة المجمع الفقهي المجلد الأول الدورة الثامنة، وعبد الكريم النملة، الرخص الشرعيّة وإثباتها بالقياس: ص/178، وإبراهيم دونمز في بحثه: "حكم الرخصة وتبعية الرخص في الفقه الإسلاميّ: ص/251 وما بعدها وقد نشرته مجلة المجمع الفقهي المجلد الأول الدورة الثامنة.

7- ومثال عدم استواء السببين في الحاجة الداعية إلى شرع الرخصة، القصر للمسافر، فإن المريض خفف عنه في بعض الجهات بما يناسب حاجته، كالعود في الصلاة، وذلك تخفيف في الأركان مقابل التخفيف في عدد الركعات للمسافر. ينظر: الزركشي، البحر المحيط: 76/7.

وهي غير مرادة للمجيزين قطعاً؛ لانعدام الجامع بين الأصل والفرع، وهو مناط القياس، فهم متفقون في هذه، وأدلة المجيزين بيّنة الوجهة والقوة فيما عدا ذلك.

فلا يستقيم تعميم المنع بحجة عدم التّساوي، وخفاء المعنى المعقول فيها، وإنما لكل مسألة حكمها ويختلف التّظّرب حسب المسائل المعروضة وكذا الرّخص المراد الإلحاق بها، ولهذا قال الإمام الجويني: «قد وضّح بما قدمناه ما يعلّل وما لا يعلّل، ونحن نتخذ تلك الأصول معتبرنا في النّفي والإثبات؛ فإن جرت مسالك التّعليل في النّفي والإثبات؛ أجريناها، وإن انسدت؛ حكمنا بنفي التّعليل، ولا يختص ذلك بهذه الأبواب... وكلّ كلام مفصّل في موضع فإطلاق النّفي والإثبات فيه؛ خُلف»¹.

ويستجد التنويه هنا إلى أنّ العبادات وإن كان الأصل فيها التّعبد إلا بدليل يُظهر معنى معقولاً فيها؛ إلا أنّ بعض الرّخص فيها يدخلها التّعليل والتّعلّل، فتحتمل النظر القياسي؛ وفي ذلك قال ابن عاشور: «العبادات مبنية على مقاصد قارّة؛ فلا حرج في دوامها ولزومها للأمم والعصور؛ إلا في أحوال نادرة تدخل تحت حكم الرّخصة»².

المطلب الثالث: أهميّة القياس على الرّخص في عمليّة الاجتهاد:

إنّ منهج الاستنباط في أيّ حكم شرعيّ يبني على مقدّمتين: كبرى شرعيّة، وصغرى واقعيّة، أمّا الشرعيّة فترجع إلى نفس الحكم الشرعيّ، وأما الواقعيّة فهي راجعة إلى تحقيق المناط، وليس يسلّم التّظّرب الاجتهاديّ من الخطأ إذا أهمل إحدى المقدّمتين، فأولاهما يُعنى بها فقه الفهم والبيان، والثانية مجالها فقه التّطبيق والتنزيل³.

ومن المقرّرات القطعيّة في الشريعة الإسلاميّة: أنّ الأحكام ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق مقاصد شرعت لأجلها؛ يقول الشّاطبي: «الأعمال الشرعيّة ليست مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها أمورٌ أخرى؛ هي معانيها وهي المصالح التي شرّعت لأجلها»⁴؛ فكانت مبنية على علل وحكم متعلّقة، ولم يصحّ فهم نصوص الشرع وأحكامه؛ إلا مفسّرة بالمعاني والحكم التي شرّعت لها؛ وساعتئذٍ يستدّ النظر في تعميمها على محالّها الحقيقيّة التي تشمّلها، ويكون غياب المعنى الذي لأجله شرّع الحكم - عند تفسير النصّ أو تطبيقه - سواغاً للاستثناء، ومدركاً للعدول عن الاقتضاء الأصليّ إلى الاقتضاء التبعي؛ تجنّباً لمناقضة مقصود صاحب الشرع.

1- الجويني، الرّهان: 2/588-589.

2- ابن عاشور، مقاصد الشريعة: ص/403.

3- ينظر في معنى ذلك: الشاطبي، الموافقات: 3/231.

4- الشاطبي، الموافقات: 2/385.

فلا يخلو الحكم الشرعي عند تنزيله على الواقع المعروض؛ بظروفه وملابساته الخاصة من إحدى حالين:

1- إما أن يكون تنزيله على هذا الوجه آيلاً إلى تحقيق مقصد الشارع من تشريعه؛ فهنا يُمضيهِ على اقتضائه الأصلي.

2- وإن كان في ذلك الإجراء؛ تخالفاً بين الحكم ومقصوده، أو استتبع مفساداً رابيهً عن مصلحة إجرائه وفق الأصل:- فإن الواجب على المجتهد أن يعدل بتلك الواقعة عن اقتضاها الأصلي إلى حكم تبعي؛ يكون أقدر على تحقيق مقصود الشرع فيها.

ولا غرو في ذلك؛ فقد وُجد الاستثناء والعدول عن الأصول؛ مبثوثاً في تصاريف الشريعة ذاتها، نلمس ذلك من خلال تقرير العز قاعدة المستثنى قائلاً: «إعلم أن الله شرع لعباده السعي في تحصيل مصالح عاجلة وأجلّة، تجمع كل قاعدة منها علّة واحدة، ثم استثنى منها ما في ملابسته مشقّة شديدة، أو مفسدة تُربي على تلك المصالح،... والحكم كذلك في دفع المفسد... قال: وكل ذلك رحمة بعباده، ونظر لهم، ورفق»¹

والرخصة حكم اقتضاه الظرف الاستثنائي للحالة التي تتعلق بها، فالعزيمة هي الأصل الكلي والرخصة مستثناة منه، قال الشاطبي: «فالحاصل أن العزيمة راجعة إلى أصل كلي ابتدائي، والرخصة راجعة إلى جزئي مُستثنى من ذلك الأصل الكلي»²، فبالنظر إلى الموازنة المصلحية المآليّة نلفي المفسدة اللائحة من جراء تطبيق الأصل في ذلك الظرف، أعلى من مصلحة إجرائه على أصله؛ فاقضى ذلك استثناءً من الأصل العام إلى الحكم المستثنى والمرخص فيه؛ قال الزركشي: «إنما عدل به -الحكم المستثنى- عن نظائره لمصلحة راجحة»³.

فإذا استبان ذلك؛ تقرر أن ملاحظة وضع المشرع للشريعة أمر واجب على المجتهد، فالرخصة راجعة إلى أصل كلي ينبغي أن يُلاحظ وقت الاجتهاد، والقياس عليها والنسج على منوالها؛ مطلوب في النظر الاجتهادي؛ ليكون صادراً من مشكاة الوحي؛ راجعاً إلى الأصل الكلي الشرعي، فينسجم التشريع والاجتهاد ويتكاملان؛ يقول الشاطبي: «إن الرخصة مُستمدة من قاعدة رفع الحرج كما أن العزيمة راجعة إلى أصل التكليف، وكلاهما أصل كلي، فالرجوع إلى حكم الرخصة وقوف مع ما مثله مُعتمد»⁴.

لذلك استقر رأي جمهور العلماء في جعل أحكام الرخص الواردة في الشرع على خلاف الأصل؛ أصولاً يقيسون عليها إذا تحقق مناطُ العدول في الفرع المعروض للاجتهاد؛ قال المقرئ: «قاعدة:

1- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام: 162/2.

2- الشاطبي، الموافقات: 303/1.

3- الزركشي، البحر المحيط: 33/2.

4- الشاطبي، الموافقات: 168/1.

التوسعة العامة عند مالك توجب الاستثناء من الأصول؛ قياساً على ما وردت به النصوص¹؛ فالقياس على الرخص أصلٌ لمنهج الاستثناء في الشرع ومدركٌ من مدارك توسيع نطاقه، ذلك الذي يعدُّ سنناً تشريعياً أصيلاً واجب الاستحضار حال الاجتهاد، والنسج على منواله حيث يقوم سببه واجبٌ لسلامة الاجتهاد من الخطأ والزلل.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج أجملها فيما يأتي:

- إنَّ بابَ الرُّخص في الفقه الإسلاميّ ينضوي تحت منظومة تشريعية متكاملة، بها قواعد وأصولٌ كلية تحكمها وتضبطها.
 - إن الرُّخص في الشريعة الإسلامية هي فرعٌ عن أصلٍ تشريعيّ كليّ؛ هو التيسير ورفع الحرج، وجزئياته مبثوثة في تصاريف الشريعة الإسلامية على اختلاف أبوابها ومسائلها، كما أنَّ تجليات الرُّخص كثيرة في أبوابٍ مختلفة متنوعة.
 - إنَّ المجتهد مطالب أن ينحو نحو المشرع في اجتهاده؛ لكي يتسق منطق التشريع ويتكامل، ويتعدى عن التناقض والاختلاف؛ ومن هنا كان القياسُ على الرُّخص والإلحاقُ على وفقها؛ سيراً على رسم تشريعيّ أصيل، واتباعاً لمنهج مؤسَّس سليل.
 - إنَّ ما ينقل من خلاف في العزو للأئمة واضطراب في النقل عن المذاهب بخصوص جواز القياس على الرُّخص؛ أكثره غير حقيقيٍّ ولا مؤسَّس عند التدقيق وإمعان النظر، وحمل نصوص الأئمة بعضها على بعض؛ فرأي الجمهور جواز القياس على الرُّخص عند توفر شروطه كما هو مفصَّل في ثنايا البحث.
 - إنَّ أكثر أدلّة المانعين للقياس على الرُّخص ترتفع إذا استحضرت شروط المجيزين له؛ ومن ثمة نفهم الفروع التي نقلت عن المانعين وهي من باب القياس على الرُّخص.
 - القياس على الرُّخص من الخطط التشريعية والمسالك الاجتهادية التي تتفرّع عن منطق الاجتهاد الاستثنائي في الشريعة الإسلامية.
- والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه.

1 المقري، القواعد: رقم 884.

قائمة مراجع البحث.

- إبراهيم دونمز، حكم الرخصة وتبعية الرخص في الفقه الإسلامي، بحث نشرته مجلة المجمع الفقهي المجلد الأول الدورة الثامنة.
- الإنسوي، جمال الدين، (ت: 772هـ)، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول، (ط1)، (تج: شعبان اسماعيل)، دار ابن حزم، بيروت، 1999م.
- الأمدى أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي - بيروت، د. ط.
- الأنصاري أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، غاية الوصول شرح لب الأصول، د. ط.
- البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار على أصول الزيدوي، (ط1)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- الهوتي، منصور بن يوسف، كشف القناع عن متن الإفناع؛ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت: 478هـ)، البرهان في أصول الفقه، (تحقيق عبد العظيم الديب)، دار الوفاء، مصر، ط2، 1418هـ.
- حاتم باي، التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن مالك، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية، 2011م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت: 606هـ)، المحصول في علم الأصول، (تحقيق جابر فياض العلواني)، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط1، 1400هـ.
- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1415هـ - 1995م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق عبد الكريم العزباوي وآخرين)، مطبعة حكومة الكويت، 1386هـ.
- الزركشي، درالدين محمد بن بهادر (ت: 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتي، القاهرة.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي (ت: 771هـ)، الإيجاج شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
- سحنون، ابن سعيد التنوخي (ت: 240هـ)، المئونة الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت: 790هـ)، الموافقات، تحقيق وشرح عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- الشنقيطي، محمد الأمين، نثر الورود على مراقي السعود، (تحقيق وتتممة محمد ولد سيدي ولد حبيب)، دار المنارة، جدة، ط2، 1420هـ.
- ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط2، 1421هـ.
- حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، مطبعة النهضة، تونس، ط1، 1341هـ.
- ابن عاصم الأندلسي الغرناطي أبو بكر محمد بن محمد، مہبع الوصول إلى علم الأصول، د. ت، د. ط.
- ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري (ت: 543هـ)، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، (تحقيق محمد ولد كريم)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992م. ونسخة دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
- العزّين عبد السلام، عبد العزيز السلي، (ت: 660هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العلوي، عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي (ت: 1230هـ)، نشر البنود على مراقي السعود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1409هـ.
- عمر مونة، الاجتهاد الاستثنائي وأهميته في تنزيل الأحكام الشرعية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 2008م، رسالة دكتوراه.
- الفتوح، تقي الدين أبو البقاء (ت: 972هـ)، شرح الكوكب المنير، مطبعة السنة المحمدية.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصطفى البابي الحلبي، 1913م.
- ابن قدامة عبد الله بن أحمد أبو محمد، روضة الناظر وجنة المناظر، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط2، 1399.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت: 684هـ)، شرح تنقيح الفصول، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد) مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1393هـ.
- المرदाوي، علي بن سليمان، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن مفلح، محمّد بن محمد المقدسي، الفروع: دار عالم الكتب، بيروت.
- المبدع، دار عالم الكتب، بيروت.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط2، 1412هـ.
- النملة، عبد الكريم النملة، الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، ط1، 1990م.